

محددات السياسة الخارجية

يقصد بمحددات السياسة الخارجية مجموعة من العوامل المؤثرة في توجيه السلوك الخارجي للوحدة الدولية، وهناك من يسمي هذه المحددات بالعناصر المفسرة للسياسة الخارجية، ويطلقون عليها المتغيرات التفسيرية للسياسة الخارجية. فالسياسة الخارجية تتأثر بمجموعة من العوامل التي " تساهم في تشكيل وتوجيه تلك السياسة سواء كانت داخلية أم خارجية . ويمكن التطرق إليها كالتالي:

أولاً: المحددات الداخلية:

تعرف الأبعاد الداخلية والخارجية في عملية صنع القرار بأنها " مجموعة من العوامل والظروف التي تقع خارج صلاحية وحركة صانع القرار والمؤسسات الرسمية المؤثرة عليهم، يمكن القول :إن البيئة الداخلية هي سياق الخلفية التي يتم استنادا إليها رسم السياسة، وأن المحيط الداخلي يشمل ما يعرف بالسياسات الداخلية، والرأي العام والموقع الجغرافي للدول ، أضف إلى ذلك مجموعة من العوامل الأخرى، التي تؤثر في عملية السياسة الخارجية كالثقافة العامة، والسمات الرئيسية التي ينطبع بها السكان وطريقة تنظيم المجتمع وأدائه لوظائفه.

وعموماً يمكن القول :إن البيئة الداخلية تقع في إطار المجتمع الذي يتخذ صناع القرار قراراتهم من أجله، وتشمل هذه السياسات (الموقع الجغرافي ، والسكان ، مختلف الإمكانيات الاقتصادية، والقدرة العسكرية، والنظام السياسي، ومختلف المؤسسات غير الرسمية كالأحزاب السياسية والرأي العام وجماعات الضغط ..وتتفاعل كل هذه العناصر يطلق عليها بعض من دارسي العلاقات الدولية ما يسمى بالعناصر القومية للدولة .ونظراً لأهمية هذه العناصر التي تؤثر بشكل مباشر في عملية السياسة الخارجية، فإنه سيتم التطرق إليها فيما يلي:

العوامل الجغرافية: تعد العوامل الجغرافية من أهم العوامل المؤثرة في توجيه السلوك السياسي الخارجي، وتعرف هذه العوامل وما تفرزه من انعكاسات ونتائج في أدبيات العلاقات الدولية بالجغرافيا السياسية. وعلى الرغم من التطورات التكنولوجية التي عرفتها البشرية في الوقت الحالي ، إلا أن العوامل الجغرافية لا تزال تلعب دوراً مهماً في قوة الدولة، فهي تعد إحدى المكونات الثابتة لقوة ومكانة الدولة.

وتتحدد العوامل الجغرافية في ثلاثة عناصر أساسية هي:

-حجم الرقعة الجغرافية والذي يكون له بعض التأثير على قوة الدولة.

-التضاريس أو الطبيعة الطبوغرافية للأرض :يلعب هذا العامل أيضا دورا مهما والممثل في

تحديد طبيعة الاتصال والنقل داخل الدولة ، فكلما كان هذا الاتصال سهلا زادت درجة التجانس

والارتباط الثقافي بين المواطنين في مختلف أجزاء مناطقها.

-الموقع الجغرافي للدولة :ويعد هذا العنصر من بين أهم العوامل التي تمارس تأثيرا كبيرا على

مدى مشاركتها في المجتمع الدولي وعلى قوتها القومية

كما حظيت مسألة الحدود بأهمية بالغة لدى دراسي العلوم السياسية، لذلك فهم يرون أن الحدود الدولية هي أحد العوامل المؤثرة في الصراعات الدولية، وهذا ما أشار إليه البعض بالقول "ربما كانت المنازعات الإقليمية أهم مسبب للحروب بين الدول خلال القرنين أو الثلاثة القرون الأخيرة .

وفي مقابل ذلك يرى البعض الآخر أنه على الرغم من الصراعات التي تطرأ بين مختلف الوحدات نتيجة الجوار الجغرافي، فإن الدولة التي تجاور دولة أكبر منها قد تجني القوة والأمن نتيجة هذا التجاور. وأن هذا التجاور يؤثر في إمكانات التكامل السياسي الدولي، التي تجمع بينها حدودا واحدة. وتفضل الدخول في تحالفات، وهناك متغيرات جغرافية أخرى تؤثر على خيارات السياسة الخارجية، منها مدى توافر المواد الخام، وحجم الأرض القابلة للزراعة، والظروف المناخية، وعموما فإن المحددات الجغرافية لها تأثير كبير في رسم وتوجيه سلوك السياسة الخارجية ، بحيث أنه كلما كان هناك موقعا جغرافيا مميزا كلما أعطى للدول فرصا تساعد على الحركة والاختيار، والعكس ملحوظ.

2- المحددات الاقتصادية:

تلعب المحددات الاقتصادية دورا مركزيا في التأثير على النظام السياسي لدولة معينة ، في إطار سلوكياتها تجاه محيطها الخارجي، إذ تأتي قوة الدولة من خلال ما تزرع به من مختلف الموارد الاقتصادية و التي تمثل قوة نفوذها في مختلف امالات الاقتصادية والسياسية خارج حدودها الإقليمية،

لأن الدول التي تعاني من نقص الموارد لا يمكن لها أن تلعب دور الدولة الكبرى، حتى إذا أرادت أن تلعب هذا الدور.

تلعب المتغيرات الاقتصادية دورا مهما في توجيه السلوك السياسي الخارجي للدولة، لأنه كلما كانت قوية اقتصاديا كلما زادت درجة تفاعلها في النظام الدولي، ومع الوحدات الأخرى، وازدادت فرص التعاون أكثر من احتمالات الدخول في سلوكيات صراعية، إضافة إلى أن مستوى التنمية الاقتصادية يؤثر في عملية صناعة السياسة الخارجية، وهو ما يسمح لها من تدعيم إرادتها السياسية واستقلاليته في اتخاذ القرارات والتأثير في سلوكيات الدول الأخرى. القوة الاقتصادية للدول تنعكس في قدرتها على استخدام مختلف الوسائل الاقتصادية للتأثير في اتجاهات وسلوكيات الدول الأخرى، كما تلعب دورا مهما في اختيارات السياسة الخارجية، لأن تنفيذ معظم السياسات يتطلب توافر الموارد الاقتصادية. وعليه فالاستقرار الداخلي وارتفاع مستويات التنمية الاقتصادية يمنح للدولة قدرة على التفاوض والمساومة في سياستها الخارجية.

3- المحددات العسكرية

تعد العوامل العسكرية من أهم العوامل التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية، وذلك من منطلق أن القوة العسكرية ما تزال تمثل المظهر الرئيسي لقوة الدولة، لاسيما تلك التي تمتلك ترسانات عسكرية ضخمة ومتطورة ومختلف القواعد العسكرية تجعلها تتبنى سياسات مخالفة عن تلك التي تتبناها دول أخرى، تقتصر إلى تلك الميزات المذكورة آنفاً، وهذا ما يدفع الدول المتقدمة إلى إتباع سياسات التدخل والهيمنة، مما يجعلها تفرض إرادتها في مختلف أمم افل الدولية.

ويتوقف دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع السياسة الخارجية على شكل الحكومة، سواء كانت شمولية أم ديمقراطية، وهناك مجموعة من الافتراضات التي تؤكد بأن هناك علاقة إيجابية بين القدرة العسكرية للدولة وسلوكياتها الخارجية النزاعية، ولقد دلت الدراسات أن الدول الكبرى ذات القدرات العسكرية والدبلوماسية كانت أكثر الدول إشتركا في الحروب، وتزداد سيطرة المؤسسة العسكرية في الحالات التي تتسم بمحدودية المشاركة الشعبية في العملية السياسية. بينما تبقى العلاقة بين المدنيين والعسكريين في جدلية متواصلة في النظم التي تتسم بالديمقراطية، حيث تسعى هذه الدول إلى سيطرة المدنيين على العسكريين، ويتم وضع القادة العسكريين (وزارة الدفاع) تحت لواء المدنيين كإجراء لفرض هيمنة المؤسسة المدنية.

4- المحددات الثقافية والشخصية الوطنية.

تعتبر كل من العوامل الثقافية والشخصية الوطنية من أهم محددات السلوك السياسي الخارجي، ويقصد بالشخصية القومية النمط العام من أنماط الشخصية التي تجمع الخصائص أو السمات التي يشترك فيها غالبية السكان في الرقعة الجغرافية الواحدة، والتي تميزهم عن باقي الرقعات الأخرى.

فالتجانس الاجتماعي ضروري وجد مهم بين مختلف الأفراد، وقد ربط مجموعة من الباحثين بين الاستقرار الداخلي للدول وانخراطها في الأعمال العدوانية الخارجية، فالدول التي تعاني من مختلف المشكلات الداخلية الحادة تلجأ إلى السلوك الصراعي الخارجي لصرف النظر عن المشكلات الداخلية . وهو ما يظهر جليا للعيان في مختلف الدول المتخلفة، والتي تتسم أنظمتها بالشمولية، أكثر منه في الدول المتقدمة التي تعرف بأنظمتها الديمقراطية.

والجدير بالذكر فإن الشخصية الوطنية تعتبر من أهم محددات البيئة الداخلية التي تؤثر في سلوك السياسة الخارجية، كما تعد ركيزة أساسية في تحديد إحساس وشعور مختلف الأفراد بالانتماء إلى ما ترمز إليه تلك الشخصية، وإن عدم التجانس الاجتماعي يؤدي إلى الصراعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي، وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على قوة الدولة، ومن ثم على سياستها الخارجية، وعليه، فإن الوحدة الوطنية عامل مهم في بناء الأمن الداخلي للدولة، وذلك من خلال صمود الجبهة الداخلية أثناء الحروب.

كما يلعب البناء التعليمي دورا لا يستهان به في التأثير على السياسة الخارجية، وهذا من خلال مساهمته في الرفع من مستوى التقدم الحضاري داخل المجتمعات ومن بين المحددات المهمة التي تؤثر في صانع القرار الخارجي الرأي العام والذي يبرز دوره أكثر في الدول الغربية، وذلك من خلال ما يحصل عليه من معلومات مختلفة عن طريق قنوات متعددة. أما في الدول التي تسيطر فيها السلطة على كل المعلومات، فإنها تعمل على توجيه الرأي وفقا لما يخدم مصالحها وأهدافها في السياسة الخارجية.

وتتدرج الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ضمن المحددات المجتمعية للسياسة الخارجية، حيث تعتبر الأحزاب السياسية على أنها، تلك الهيئات السياسية المساهمة في عملية صياغة السياسة الخارجية، وتظهر أهميتها أكثر في البلدان المتقدمة ذات النظام السياسي المفتوح، في حين يلعب الحزب الواحد دورا

يعكس سياسة الحكومة في الأنظمة الشمولية و هو ما ينتج عنه غياب قوي المعارضة والمراقبة للسلوك الخارجي.

أما بالنسبة لجماعات المصالح فيختلف تأثيرها على السياسة الخارجية باختلاف اهتماماتها وتوجهاتها وقد تشترك بعض جماعات المصالح فيصنع السياسة الخارجية بشكل مباشر من خلال مشاركتها في صنع تلك السياسة، كما تمتلك بعض الجماعات جزءا من مصادر القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية في المجتمع وعليه، فإن هذه الجماعات تستطيع أن تؤثر في مسار السياسة الخارجية.

5- المحددات الأيديولوجية

يقصد بالأيديولوجية ذلك الفكر " المذهبي " الذي تعتنقه جماعة ما، وتسعى إلى تنظيم المجتمع استنادا إليه في كافة قطاعات الحياة الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية، تحقيقا لصورة المجتمع الأمثل من وجهة نظرهم. وتعتبر الإيديولوجيا من أهم العناصر الثقافية المحددة للسلوك الفردي والجماعي، باعتبارها تحدد الغايات التي يسعى الفرد أو الجماعة إلى تحقيقها، بحيث تعمل على تهيئة المناخ السياسي والفكري، الذي يعمل في إطاره المسؤولون عن وضع السياسات الخارجية وتحديد أهدافه.

وقد لعبت الإيديولوجيا دورا مهما في مجال العلاقات الدولية، خلال فترة ما يسمى بالحرب الباردة بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، حيث انقسم العالم إلى كتلتين متقابلتين إيديولوجيا وازدادت حدة الاستقطاب من جانب كل قطب لاجتذاب دول العالم الثالث غير المنحازة إلى جانبه.

6- المحددات السياسية

من بين المحددات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار النظام السياسي للدول وكيفية تأثيره على عملية صناعة السياسة الخارجية، بحيث يشير البناء السياسي إلى المؤسسات السياسية والمنظومة الدستورية، حيث تتخذ القرارات السلطوية . فالنظم التي تتسم بالتعددية السياسية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية، عكس الأنظمة الشمولية والتي تقتصر إلى التعددية التي تعكس سياسات توسعية، وتكون مرتبطة بشخصية القائد السياسي ولهذا فإن شكل النظام السياسي، هو الذي يحدد به متغير من المتغيرات السابقة الذكر التي ستؤثر على صانع قرار السياسة الخارجية. إلا أنه هناك من يرى أن الأنظمة السياسية التي تتميز بالشمولية أو هي أكثر نجاحا في مجال السياسة الخارجية من النظم الديمقراطية، لأن النظم

الشمولية هي أكثر ديناميكية في عملية صنع القرار، إضافة إلى أنها أكثر دقة في أدوات الاتصال واتسامها بطابع السرية.

بالإضافة إلى أنه كلما كانت هناك موارد سياسية للنظام السياسي متوفرة كلما أثرت في عملية السياسة الخارجية، ويقصد بالموارد السياسية تلك القدرات المتاحة للنظام السياسي في ميدان صنع السياسة الخارجية، وتتمثل أساساً في حجم الأنشطة الاجتماعية التي يسيطر عليها النظام السياسي، كالموارد الطبيعية والإنتاج الصناعي، وقدرة النظام على توظيفها في ميدان السياسة الخارجية. كما يتأثر النظام السياسي بمجموعة من الضوابط السياسية، منها مدى شمول تمثيله لمختلف المصالح الاجتماعية، ودرجة التماسك أو التفكك السياسي للنظام، ومدة خضوعه للمحاسبة السياسية، فكلما زادت تلك المتغيرات قلت قدرة النظام على التصرف الحر في ميدان السياسة الخارجية.

7- المحددات الشخصية (العوامل الذاتية)

تلعب المحددات الشخصية دوراً مركزياً في توجيه السياسة الخارجية للدولة، و في التأثير عليها فيما يتصل بتحديد الأهداف واختيار أساليب تنفيذها.

ويتوقف اتخاذ أي موقف خارجي على ما تملّيه تصورات صناع القرار وكيفية تقييمهم للموقف، وما يؤكد هذا التصور أن التغير الذي يطرأ في أنماط الزعامات السياسية الحاكمة ينتج عنه تغيرات مهمة في توجهات السياسة الخارجية للدول.

ويبرز دور القادة السياسيين في التأثير على السلوك الخارجي وبالأخص في دول عالم الجنوب حيث تتميز أنظمتها بالشمولية، وينعدم فيها دور المؤسسات السياسية الرسمية في رسم السياسة الخارجية للدولة، وهو ما يؤدي إلى تغير توجهات في هذه السياسة مع تغير القادة، عكس النظم الديمقراطية التي تتسم سياستها بالثبات النسبي.

كما يظهر العامل الشخصي أيضاً في السياسة الخارجية للدول في القيادات الكاريزمية، فالقائد الذي يتمتع بشخصية ملهمة (قوية) يستطيع أن يحصل على تأييد شعبي كبير لسياسته عموماً، وبالتالي يكون تأثيره مطلقاً، فخبرة القائد السياسي بالشؤون الخارجية تلعب دوراً مهماً في السياسة الخارجية، والتي قد يكتسبها من خلال عمله قبل وصوله إلى السلطة، فالقائد السياسي ذو الخبرة تكون لديه آراء واضحة عن الأسلوب الأمثل لصنع وتنفيذ السياسة الخارجية، فهو يعرف كيف تدار وما هي انعكاساتها على السياسة

العامة للدولة، ومن ثم يتجه مباشرة إلى الاضطلاع بدور مهم في عملية صنعائها، وفي اتجاه قراراتها والتعامل مع البيئة الخارجية حسب إدراكه الحسي لهذه البيئة والتصورات المتكونة في ذهنه عنها.

ب - المحددات الخارجية:

تتمثل المحددات الخارجية في هيكل النظام الدولي والإقليمي الذي تنتمي إليه الدولة، سواء أكانوا فرادى أم جماعات، وذلك من حيث توزيع القوة في النظام، وعليه، لا يمكن لأي دولة - مهما بلغت من قوة - إتباع سياسة العزلة في النظام الدولي الذي يتميز باستقطاب حاد.

ولذلك، فالسلوك الخارجي للدولة يتأثر بسلوك الوحدات الأخرى، وهذا ما عبر عنه أنصار المدرسة الواقعية عندما تطرقوا في تفسيرهم لظاهرة السياسة الخارجية إلى الاعتماد على مختلف المحددات الشخصية، وطبيعة النظام السياسي، وحسب رأيهم أنهم جد مقصرين في مجال البحث لأنهم يفسرون ما يحدث في النظام الدولي، ومن أجل فهم موضوعي السياسة الخارجية، يجب وصف وتحديد بنية النظام الدولي التي تتصرف الدول في إطاره.